شهد إعلان عن تشغيل 6 محطات جديدة لمراقبة جودة الهواء بالعاصمة

إعلان يشمل تركيب 12 كاميرا لرصد المخالفات المرورية

(محرر الشؤون المحلية)

شهد محافظ العاصمة، م. فارس الدباغ، صباح اليوم الخميس، إعلان تشغيل 6 محطات جديدة لمراقبة جودة الهواء في مواقع مختلفة من العاصمة، في خطوة قال إنها تأتي ضمن خطة أوسع لتحسين البيئة الحضرية وتقليل التلوث الناتج عن حركة المرور والأنشطة الصناعية. وأكد الدباغ أن المحطات ستعمل على مدار الساعة، وأن بياناتها ستكون متاحة للجمهور عبر موقع إلكتروني ومنصة رقمية خاصة.

وأوضح الدباغ أن المحطات الجديدة ستقيس مستويات الجسيمات الدقيقة وأكاسيد النيتروجين والأوزون، إضافة إلى درجة الحرارة والرطوبة وسرعة الرياح. وقال إن هذه البيانات ستساعد الجهات المختصة على اتخاذ قرارات أسرع عند تسجيل ارتفاع غير طبيعي في مستويات التلوث، مثل تحويل حركة المرور أو تعليق بعض الأنشطة مؤقتا في المناطق المتأثرة.

وأشار إلى أن المشروع يشمل أيضا تركيب 12 كاميرا ذكية عند التقاطعات الرئيسية، لرصد المخالفات المرورية التي تؤثر على جودة الهواء، مثل الوقوف في أماكن ممنوعة أو استخدام وقود غير مطابق للمواصفات. وبين أن الغرامات المقررة لهذه المخالفات ستطبق بشكل تدريجي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من التشغيل، مع التركيز في البداية على التوعية.

من جهته، قال مدير إدارة البيئة الحضرية، م. سليم العطاري، إن اختيار مواقع المحطات جاء بعد دراسة استمرت 18 شهرا، شملت تحليل بيانات سابقة وإجراء قياسات ميدانية. وأضاف أن المحطات روعي في توزيعها أن تغطي المناطق السكنية والتجارية والصناعية، وأن تكون قريبة من المدارس والمستشفيات، لأن الفئات الأكثر تضررا من التلوث هي الأطفال وكبار السن والمرضى.

وأكد العطاري أن الفريق الفني المشرف على المشروع سيصدر تقريرا شهريا يقارن بين مستويات التلوث والحالات المسجلة في المستشفيات القريبة، مشيرا إلى أن الهدف ليس فقط جمع البيانات، بل ربطها بسياسات واضحة للتدخل السريع. وقال إن الفريق سيعقد اجتماعا مع ممثلين عن البلديات والجمعيات البيئية كل ثلاثة أشهر لمناقشة النتائج والتوصيات.

وفي المقابل، أبدى عدد من سكان حي المرفأ القديم تحفظهم على المشروع، معتبرين أن المشكلة الأساسية في الحي هي الازدحام الخانق وليس فقط الانبعاثات الصناعية. وقال أحد السكان، الحاج منصور الزيدان، إن الناس بحاجة إلى حلول عملية تشعر بها يوميا، مثل توسيع الأرصفة وتحسين النقل العام، وليس إلى أجهزة قياس لا يعرف أحد ماذا يفعل بها.

وردا على ذلك، أكد الدباغ أن المشروع لا يقتصر على القياس فقط، بل يتضمن خطة لتحسين المشاة وتوسيع المناطق الخضراء في 3 شوارع رئيسية خلال العام المقبل، إضافة إلى تشجير 2000 شجرة. وأشار إلى أن الميزانية المخصصة للمشروع تبلغ 50 مليون دينار، وأن العقود الخاصة بالمحطات والكاميرات وقعت مع شركة متخصصة في الأنظمة البيئية.

مجلس الشورى يناقش مشروع قانون جديد للمياه الجوفية

الجلسة تمتد لأكثر من 6 ساعات وتشهد نقاشا حادا حول آليات الرقابة

(مراسلنا في البرلمان)

ناقش مجلس الشورى، في جلسة علنية عقدها صباح اليوم الثلاثاء، مشروع قانون جديد لتنظيم استخراج المياه الجوفية وحمايتها من التلوث والاستنزاف. وقد استمرت الجلسة أكثر من 6 ساعات، وشهدت نقاشا حادا بين عدد من الأعضاء حول آليات الرقابة والعقوبات المقترحة. وانتهى المجلس في ختام الجلسة إلى إحالة المشروع إلى لجنة الشؤون البيئية لدراسته خلال مدة لا تتجاوز 45 يوما.

وقال رئيس المجلس، م. عادل الزيدان، في كلمته الافتتاحية إن المشروع يأتي استجابة لتقارير متكررة تحذر من انخفاض منسوب المياه الجوفية في عدد من المناطق، مشيرا إلى أن بعض الآبار سجلت خلال السنوات العشر الماضية تراجعا يتجاوز 40 مترا. وأضاف أن القانون الحالي، الصادر عام 2001، لم يعد قادرا على مواكبة حجم الطلب المتزايد، خاصة في القطاع الزراعي.

وعرض وزير الموارد المائية، م. فيصل الحمدان، أبرز بنود المشروع، ومن بينها إلزام كل من يرغب في حفر بئر جديدة بالحصول على ترخيص مسبق، وتركيب عدادات إلكترونية على جميع الآبار القائمة خلال سنتين من تاريخ نفاذ القانون. كما ينص المشروع على فرض رسوم تصاعدية على الكميات المستخرجة تتجاوز الحصة المقررة، بحيث ترتفع قيمة المتر المكعب الواحد بنسبة 25 في المئة عن كل 10 آلاف متر مكعب إضافية.

وأكد الوزير أن الرسوم المحصلة ستخصص بالكامل لصندوق مستقل للمياه، يتولى تمويل مشاريع تحلية مياه البحر وإعادة تدوير المياه العادمة المعالجة. وأشار إلى أن الوزارة تعتزم إطلاق أول محطة تحلية في مدينة رأس الصفصاف خلال عام 2024، بطاقة إنتاجية تبلغ 50 ألف متر مكعب يوميا، على أن تليها محطتان أخريان في مدينة الميناء الشرقي وبلدة وادي السلام.

في المقابل، عبر عضو المجلس م. نادر الشامي عن تحفظه على المشروع، معتبرا أن فرض رسوم إضافية على المزارعين دون توفير بدائل فعالة للري سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. وقال إن الفلاح الصغير لا يملك الإمكانيات المالية لحفر آبار عميقة أو شراء معدات الري الحديث، مطالبا بإعفاء المزارعين الذين تقل مساحة أراضيهم عن 5 دونمات من الرسوم.

وردا على ذلك، أكد الوزير أن المشروع يتضمن برنامجا لدعم المزارعين الصغار، يشمل تقديم قروض ميسرة بفائدة لا تتجاوز 2 في المئة، وتوفير أنظمة الري بالتنقيط بأسعار مخفضة. وأشار إلى أن الوزارة ستعقد سلسلة من ورش العمل في المناطق الريفية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تطبيق القانون، لشرح آليات الدعم والإجابة عن استفسارات المزارعين.

وتطرق النقاش إلى مسألة الرقابة على الآبار غير المرخصة، حيث طالب عدد من الأعضاء بتشديد العقوبات لتصل إلى السجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة، في حين دعا آخرون إلى اعتماد نهج تدريجي يبدأ بالإنذار والغرامة قبل اللجوء إلى الإغلاق. وأكد الوزير أن القانون الجديد يمنح الوزارة صلاحية إغلاق أي بئر مخالفة بالختم بالشمع فورا، دون الحاجة إلى حكم قضائي، في حالات الاستخراج الجائر.

وأشار رئيس المجلس إلى أن اللجنة المختصة ستعقد جلسات استماع علنية مع ممثلين عن البلديات والجمعيات البيئية والقطاع الزراعي، على أن ترفع تقريرها النهائي إلى الجلسة العامة في موعد أقصاه 15 أيار/مايو المقبل. وقال إن المجلس يهدف إلى إقرار القانون قبل نهاية الفصل التشريعي الحالي، مؤكدا أن الوقت لم يعد يسمح بالمزيد من التأجيل في ملف بات يمس الأمن المائي للبلاد.

مجلس الشورى يناقش مشروع قانون جديد للمياه الجوفية

الجلسة تمتد لأكثر من 6 ساعات وتشهد نقاشا حادا حول آليات الرقابة

(مراسلنا في البرلمان)

ناقش مجلس الشورى، في جلسة علنية عقدها صباح اليوم الثلاثاء، مشروع قانون جديد لتنظيم استخراج المياه الجوفية وحمايتها من التلوث والاستنزاف. وقد استمرت الجلسة أكثر من 6 ساعات، وشهدت نقاشا حادا بين عدد من الأعضاء حول آليات الرقابة والعقوبات المقترحة. وانتهى المجلس في ختام الجلسة إلى إحالة المشروع إلى لجنة الشؤون البيئية لدراسته خلال مدة لا تتجاوز 45 يوما.

وقال رئيس المجلس، م. عادل الزيدان، في كلمته الافتتاحية إن المشروع يأتي استجابة لتقارير متكررة تحذر من انخفاض منسوب المياه الجوفية في عدد من المناطق، مشيرا إلى أن بعض الآبار سجلت خلال السنوات العشر الماضية تراجعا يتجاوز 40 مترا. وأضاف أن القانون الحالي، الصادر عام 2001، لم يعد قادرا على مواكبة حجم الطلب المتزايد، خاصة في القطاع الزراعي.

وعرض وزير الموارد المائية، م. فيصل الحمدان، أبرز بنود المشروع، ومن بينها إلزام كل من يرغب في حفر بئر جديدة بالحصول على ترخيص مسبق، وتركيب عدادات إلكترونية على جميع الآبار القائمة خلال سنتين من تاريخ نفاذ القانون. كما ينص المشروع على فرض رسوم تصاعدية على الكميات المستخرجة تتجاوز الحصة المقررة، بحيث ترتفع قيمة المتر المكعب الواحد بنسبة 25 في المئة عن كل 10 آلاف متر مكعب إضافية.

وأكد الوزير أن الرسوم المحصلة ستخصص بالكامل لصندوق مستقل للمياه، يتولى تمويل مشاريع تحلية مياه البحر وإعادة تدوير المياه العادمة المعالجة. وأشار إلى أن الوزارة تعتزم إطلاق أول محطة تحلية في مدينة رأس الصفصاف خلال عام 2024، بطاقة إنتاجية تبلغ 50 ألف متر مكعب يوميا، على أن تليها محطتان أخريان في مدينة الميناء الشرقي وبلدة وادي السلام.

في المقابل، عبر عضو المجلس م. نادر الشامي عن تحفظه على المشروع، معتبرا أن فرض رسوم إضافية على المزارعين دون توفير بدائل فعالة للري سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. وقال إن الفلاح الصغير لا يملك الإمكانيات المالية لحفر آبار عميقة أو شراء معدات الري الحديث، مطالبا بإعفاء المزارعين الذين تقل مساحة أراضيهم عن 5 دونمات من الرسوم.

وردا على ذلك، أكد الوزير أن المشروع يتضمن برنامجا لدعم المزارعين الصغار، يشمل تقديم قروض ميسرة بفائدة لا تتجاوز 2 في المئة، وتوفير أنظمة الري بالتنقيط بأسعار مخفضة. وأشار إلى أن الوزارة ستعقد سلسلة من ورش العمل في المناطق الريفية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تطبيق القانون، لشرح آليات الدعم والإجابة عن استفسارات المزارعين.

وتطرق النقاش إلى مسألة الرقابة على الآبار غير المرخصة، حيث طالب عدد من الأعضاء بتشديد العقوبات لتصل إلى السجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة، في حين دعا آخرون إلى اعتماد نهج تدريجي يبدأ بالإنذار والغرامة قبل اللجوء إلى الإغلاق. وأكد الوزير أن القانون الجديد يمنح الوزارة صلاحية إغلاق أي بئر مخالفة بالختم بالشمع فورا، دون الحاجة إلى حكم قضائي، في حالات الاستخراج الجائر.

وأشار رئيس المجلس إلى أن اللجنة المختصة ستعقد جلسات استماع علنية مع ممثلين عن البلديات والجمعيات البيئية والقطاع الزراعي، على أن ترفع تقريرها النهائي إلى الجلسة العامة في موعد أقصاه 15 أيار/مايو المقبل. وقال إن المجلس يهدف إلى إقرار القانون قبل نهاية الفصل التشريعي الحالي، مؤكدا أن الوقت لم يعد يسمح بالمزيد من التأجيل في ملف بات يمس الأمن المائي للبلاد.

«الحدائق في أيام» تعيد المشاة إلى شارع الجادة الكبرى

مطر خفيف لم يمنع آلاف العائلات من المشاركة في اليوم الأول

(محرر الشؤون المحلية)

رغم هطول مطر خفيف خلال ساعات الصباح الأولى، توافد آلاف السكان إلى شارع الجادة الكبرى منذ الساعة العاشرة من صباح السبت، حاملين الدراجات والعربات والمظلات، للمشاركة في اليوم الأول من مبادرة «الحدائق في أيام». وتقضي المبادرة بإغلاق الشارع أمام حركة السيارات كل يوم سبت وأحد من الشهر، وتحويله إلى مساحة مفتوحة للمشاة وممارسي الرياضة والأنشطة العائلية. وقد شارك في اليوم الأول أكثر من 12 ألف شخص، بحسب تقديرات أولية أعلنها المنظمون.

وقال رئيس بلدية وادي السلام، م. عادل الزيدان، في كلمة ألقاها عند مدخل الشارع الشمالي: «أردنا أن يرى الناس شارعهم بعيون أخرى، وأن يكتشفوا أن المدينة يمكن أن تكون أكثر رحابة وأقل ضجيجا». وأضاف أن البلدية تلقت أكثر من 3000 اقتراح خلال الأشهر الستة الماضية، وأن فكرة المبادرة جاءت من مقترح قدمه طلاب مدرسة الثانوية الشرقية للبنات.

وامتد الشارع المغلق على مسافة 4.2 كيلومتر، من تقاطع الجادة مع شارع المرفأ القديم حتى دوار النخيل الكبير. وتوزعت على طوله 18 نقطة خدمة، تضمنت محطات للإسعاف والإطفاء، ومراكز للإرشاد، ونقاط لتوزيع المياه والفواكه المجانية. كما نشرت البلدية 240 متطوعا، بينهم طلاب من كلية التمريض المجتمعي، لمساعدة كبار السن والأطفال الذين ضلوا طريقهم وسط الزحام.

وشهدت الساعات الأولى ازدحاما كبيرا عند المداخل الشمالية، حيث اصطفت العائلات لاستئجار الدراجات الهوائية من أكشاك مؤقتة نصبت على الرصيف. وقالت المواطنة سلمى الخطيب، التي جاءت مع أطفالها الثلاثة، إنها لم تكن تعرف أن الشارع يمتد بهذا الطول، مضيفة: «كنا نمر به يوميا بالسيارة ولا نلاحظ تفاصيله، أما اليوم فقد رأينا واجهات المحلات والأشجار القديمة بعيون جديدة».

وأكد مدير إدارة السير، العقيد فادي النجار، أن الخطة المرورية البديلة عملت بكفاءة، مشيرا إلى أن الحوادث المسجلة خلال اليوم اقتصرت على ثلاث حالات بسيطة. وأوضح أن الشوارع المحيطة شهدت ازدحاما متوقعا، لكنه لم يتجاوز المستويات المعتادة في أيام العطل، مضيفا أن فرقا خاصة رافقت الحافلات العامة لتسريع حركتها.

وتأتي المبادرة ضمن خطة أوسع لتحويل 6 شوارع رئيسية إلى مناطق مشاة بحلول عام 2026، بعد دراسة أعدتها شركة متخصصة في التخطيط الحضري. وتشمل الخطة إنشاء ممرات للدراجات وتوسيع الأرصفة وزراعة 1500 شجرة جديدة. وقال الزيدان إن البلدية تعتزم تقييم التجربة بعد كل فعالية، وإن القرار النهائي بشأن استمرارها سيعتمد على نتائج استطلاع رأي يشارك فيه السكان.

«الحدائق في أيام» تعيد المشاة إلى شارع الجادة الكبرى

مطر خفيف لم يمنع آلاف العائلات من المشاركة في اليوم الأول

(محرر الشؤون المحلية)

رغم هطول مطر خفيف خلال ساعات الصباح الأولى، توافد آلاف السكان إلى شارع الجادة الكبرى منذ الساعة العاشرة من صباح السبت، حاملين الدراجات والعربات والمظلات، للمشاركة في اليوم الأول من مبادرة «الحدائق في أيام». وتقضي المبادرة بإغلاق الشارع أمام حركة السيارات كل يوم سبت وأحد من الشهر، وتحويله إلى مساحة مفتوحة للمشاة وممارسي الرياضة والأنشطة العائلية. وقد شارك في اليوم الأول أكثر من 12 ألف شخص، بحسب تقديرات أولية أعلنها المنظمون.

وقال رئيس بلدية وادي السلام، م. عادل الزيدان، في كلمة ألقاها عند مدخل الشارع الشمالي: «أردنا أن يرى الناس شارعهم بعيون أخرى، وأن يكتشفوا أن المدينة يمكن أن تكون أكثر رحابة وأقل ضجيجا». وأضاف أن البلدية تلقت أكثر من 3000 اقتراح خلال الأشهر الستة الماضية، وأن فكرة المبادرة جاءت من مقترح قدمه طلاب مدرسة الثانوية الشرقية للبنات.

وامتد الشارع المغلق على مسافة 4.2 كيلومتر، من تقاطع الجادة مع شارع المرفأ القديم حتى دوار النخيل الكبير. وتوزعت على طوله 18 نقطة خدمة، تضمنت محطات للإسعاف والإطفاء، ومراكز للإرشاد، ونقاط لتوزيع المياه والفواكه المجانية. كما نشرت البلدية 240 متطوعا، بينهم طلاب من كلية التمريض المجتمعي، لمساعدة كبار السن والأطفال الذين ضلوا طريقهم وسط الزحام.

وشهدت الساعات الأولى ازدحاما كبيرا عند المداخل الشمالية، حيث اصطفت العائلات لاستئجار الدراجات الهوائية من أكشاك مؤقتة نصبت على الرصيف. وقالت المواطنة سلمى الخطيب، التي جاءت مع أطفالها الثلاثة، إنها لم تكن تعرف أن الشارع يمتد بهذا الطول، مضيفة: «كنا نمر به يوميا بالسيارة ولا نلاحظ تفاصيله، أما اليوم فقد رأينا واجهات المحلات والأشجار القديمة بعيون جديدة».

وأكد مدير إدارة السير، العقيد فادي النجار، أن الخطة المرورية البديلة عملت بكفاءة، مشيرا إلى أن الحوادث المسجلة خلال اليوم اقتصرت على ثلاث حالات بسيطة. وأوضح أن الشوارع المحيطة شهدت ازدحاما متوقعا، لكنه لم يتجاوز المستويات المعتادة في أيام العطل، مضيفا أن فرقا خاصة رافقت الحافلات العامة لتسريع حركتها.

وتأتي المبادرة ضمن خطة أوسع لتحويل 6 شوارع رئيسية إلى مناطق مشاة بحلول عام 2026، بعد دراسة أعدتها شركة متخصصة في التخطيط الحضري. وتشمل الخطة إنشاء ممرات للدراجات وتوسيع الأرصفة وزراعة 1500 شجرة جديدة. وقال الزيدان إن البلدية تعتزم تقييم التجربة بعد كل فعالية، وإن القرار النهائي بشأن استمرارها سيعتمد على نتائج استطلاع رأي يشارك فيه السكان.

شهد إعلان عن تشغيل 6 محطات جديدة لمراقبة جودة الهواء بالعاصمة

إعلان يشمل تركيب 12 كاميرا لرصد المخالفات المرورية

(محرر الشؤون المحلية)

شهد محافظ العاصمة، م. فارس الدباغ، صباح اليوم الخميس، إعلان تشغيل 6 محطات جديدة لمراقبة جودة الهواء في مواقع مختلفة من العاصمة، في خطوة قال إنها تأتي ضمن خطة أوسع لتحسين البيئة الحضرية وتقليل التلوث الناتج عن حركة المرور والأنشطة الصناعية. وأكد الدباغ أن المحطات ستعمل على مدار الساعة، وأن بياناتها ستكون متاحة للجمهور عبر موقع إلكتروني ومنصة رقمية خاصة.

وأوضح الدباغ أن المحطات الجديدة ستقيس مستويات الجسيمات الدقيقة وأكاسيد النيتروجين والأوزون، إضافة إلى درجة الحرارة والرطوبة وسرعة الرياح. وقال إن هذه البيانات ستساعد الجهات المختصة على اتخاذ قرارات أسرع عند تسجيل ارتفاع غير طبيعي في مستويات التلوث، مثل تحويل حركة المرور أو تعليق بعض الأنشطة مؤقتا في المناطق المتأثرة.

وأشار إلى أن المشروع يشمل أيضا تركيب 12 كاميرا ذكية عند التقاطعات الرئيسية، لرصد المخالفات المرورية التي تؤثر على جودة الهواء، مثل الوقوف في أماكن ممنوعة أو استخدام وقود غير مطابق للمواصفات. وبين أن الغرامات المقررة لهذه المخالفات ستطبق بشكل تدريجي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من التشغيل، مع التركيز في البداية على التوعية.

من جهته، قال مدير إدارة البيئة الحضرية، م. سليم العطاري، إن اختيار مواقع المحطات جاء بعد دراسة استمرت 18 شهرا، شملت تحليل بيانات سابقة وإجراء قياسات ميدانية. وأضاف أن المحطات روعي في توزيعها أن تغطي المناطق السكنية والتجارية والصناعية، وأن تكون قريبة من المدارس والمستشفيات، لأن الفئات الأكثر تضررا من التلوث هي الأطفال وكبار السن والمرضى.

وأكد العطاري أن الفريق الفني المشرف على المشروع سيصدر تقريرا شهريا يقارن بين مستويات التلوث والحالات المسجلة في المستشفيات القريبة، مشيرا إلى أن الهدف ليس فقط جمع البيانات، بل ربطها بسياسات واضحة للتدخل السريع. وقال إن الفريق سيعقد اجتماعا مع ممثلين عن البلديات والجمعيات البيئية كل ثلاثة أشهر لمناقشة النتائج والتوصيات.

وفي المقابل، أبدى عدد من سكان حي المرفأ القديم تحفظهم على المشروع، معتبرين أن المشكلة الأساسية في الحي هي الازدحام الخانق وليس فقط الانبعاثات الصناعية. وقال أحد السكان، الحاج منصور الزيدان، إن الناس بحاجة إلى حلول عملية تشعر بها يوميا، مثل توسيع الأرصفة وتحسين النقل العام، وليس إلى أجهزة قياس لا يعرف أحد ماذا يفعل بها.

وردا على ذلك، أكد الدباغ أن المشروع لا يقتصر على القياس فقط، بل يتضمن خطة لتحسين المشاة وتوسيع المناطق الخضراء في 3 شوارع رئيسية خلال العام المقبل، إضافة إلى تشجير 2000 شجرة. وأشار إلى أن الميزانية المخصصة للمشروع تبلغ 50 مليون دينار، وأن العقود الخاصة بالمحطات والكاميرات وقعت مع شركة متخصصة في الأنظمة البيئية.